كلمة معالي الأمين العام

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

2016

2016/12/12

أصحاب السعادة السفراء وممثلو الدول الشقيقة والصديقة ،،

أصحاب السعادة الأمناء المساعدون ،،

السيدات والسادة الحضور وممثلو الاعلام الأعزاء،،

أسعد الله صباحكم بكل خير وبعد،،

اسمحوا لي في البداية وأنا أرحب بحضراتكم جميعاً في هذا اليوم التضامني أن أتقدم بالتعازي لمصر رئيساً وحكومة وشعباً بضحايا الارهاب، وأن نعبر عن التضامن الكامل مع مصر في مجابهته، ثم أن أنقل إليكم تحيات السيد الأمين العام وأن أنوب عن معاليه في هذا الاحتفال.

السيدات والسادة،،

تأكيداً على عدالة القضية الفلسطينية، وعلى دعم المجتمع الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وخاصةً حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها عام 1977 بإعلان هذا اليوم يوماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وذلك بنفس اليوم الذي أقرت فيه قبل هذا العام بعقدين أي عام 1947 تقسيم الوطن الفلسطيني إلى دولتين بقرار واحد، الأولى قامت من تاريخه، ومازالت الأخرى قيد الانتظار.

ومن أجل ذلك تواصل هذا التضامن الدولي واتّسع نطاقه عاماً بعد عام، حتى تكلل بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها التاريخي في نفس اليوم من عام 2012 – بترقية مركز فلسطين في الأمم المتحدة إلى مرتبة دولة غير عضو بصفة مراقب، تعبيراً عن اصرار المجتمع الدولي على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المُحتلة منذ الخامس من يونيو عام 1967 وتحقيق السلام القائم على الحق والعدل وهو والأمل المنشود للشعب الفلسطيني وشعوب العالم بأسرها.

لقد حمل هذا القرار دول العالم وشعوبها، وخاصةً الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن المسؤولية الأخلاقية والقانونية لتحقيق العدالة وإنصاف الشعب

الفلسطيني وإلزام اسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالاستجابة للشرعية وقرارات المجتمع الدولي ولمتطلبات تحقيق السلام القائم على اساس إنهاء الاحتلال لأراضي دولة فلسطين، وتمكين هذه الدولة من ممارسة استقلالها وسيادتها. وفي هذا السياق يبقى المسعى الفلسطيني المدعوم من دول الجامعة العربية، وأوسع نطاق دولي، للحصول على مقعد دولة كاملة العضوية في المنظمة الأممية مطلباً فلسطينياً محقاً وفق أسس ومبادئ القانون والشرعية الدولية، تقتضي العدالة والمنطق كما الحق والقانون الاستجابة له وتحقيقه بما ينهي حالة الانتظار الطويلة لقيام الدولة الفلسطينية.

السيدات والسادة،

يناضل الشعب الفلسطيني لتحقيق حل الدولتين انطلاقاً من رغبة حقيقية لتحقيق السلام والتعايش والازدهار لكافة شعوب المنطقة، وفي ذات السياق كانت إرادة الدول العربية تركز على ضرورة إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي الممتد منذ عقود بتحقيق سلام عادل ودائم، أقرّت القمة العربية في بيروت عام 2002 مبادرة السلام العربية للتسوية السلمية الشاملة بتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي مازال أساساً ومرتكزاً مع قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ذات الصلة لتحقيق السلام المنشود.

غير أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل سياساتها ومخططاتها لتقويض كل آمال وجهود تحقيق هذا السلام بتحد صارخ لقرارات وقوانين وإرادة المجتمع الدولي، بل وتُمعن في انتهاكاتها وممارساتها العنصرية ضد الشعب الفلسطيني وأبسط حقوقه في أرضه ومقدساته، تهجيراً واقتلاعاً وتدميراً وانتهاكاً وحصاراً تجاوز السنوات العشر لقطاع غزة وتكثيفاً للاستيطان في الضفة الغربية هذا الاستيطان الذي يستدعي وقفة حازمة من الأسرة الدولية ومجلس الأمن ليس فقط بوقفه وإدانته وإنما بمضاعفة الضغوط على سلطات الاحتلال وتفعيل نظام واسع للمقاطعة الدولية للمستوطنات والاستيطان الذي بات يهدد وبصورة جدية كل فرص تحقيق حل الدولتين وينتج واقعاً جديداً من التمييز والفصل العنصري، إن استمرار غياب دور مجلس الأمن في تحمل

مسؤولياته للتعبير عن إرادة المجتمع الدولي تطبيق القانون والشرعية الدولية وانقاذ حل الدولتين بآلية دولية متعددة الأطراف وسقف زمني محدد سيشجع حكومة الاحتلال على المضي قدماً في تحدي إرادة هذا المجتمع وخلق الأمر الواقع الجديد الذي يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم .

السيدات والسادة،

في ضوء ما تمارسه إسرائيل من خرق صارخ للقانون الدولي وما تقوم به من انتهاكات وتعديات على حقوق الشعب الفلسطيني على مرأى ومسمع دول العالم وشعوبه، فإن المجتمع الدولي يكافئها حين يسمح لها بالنفاذ إلى داخل أجهزته ولجانه بسعيها للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن (2019–2020)، وكذا عبر نجاحها بالفعل في رئاسة اللجنة السادسة (القانونية) في الجمعية العامة للأمم المُتحدة، وهو ما يمثل تناقضاً مكشوفاً ولا يستقيم مع المنطق في ضوء ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات متواصلة واستهانة متكررة بالمواثيق والأعراف الدولية.

إن ذلك يتناقض مع أبسط قواعد المنطق ومبادئ العدالة، فالاحتلال – أياً كان وحيثما كان– يجب معاقبته لا مُكافأته سبيلاً جاداً لإنهائه وتحقيق إرادة المجتمع الدولي.

السيدات والسادة،

منذ أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1977 قرارها بإعلان يوم 29 نوفمبر من كل عام يوماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وتقام الفعاليات التضامنية المتكررة التي يَسعد بها الشعب الفلسطيني وهي تُعطيه الحافز والأمل، إلا أن ما يحتاجه الفلسطينيون حقاً اليوم هو تحقيق الأمل وأن تتحول الكلمات التضامنية إلى خطوات عملية وإجراءات تطبيقية من قبل المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للاستجابة لمتطلبات تحقيق السلام بإنهاء الاحتلال وتمكين الدولة الفلسطينية من الاستقلال .

وقتها فقط، سيسعد المجتمع الدولي كما الشعب الفلسطيني بنجاحه في إنهاء الاحتلال الأخير على وجه الأرض وسيسعد العالم بنجاحه في الوفاء بالتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني الذي يأمل أن يكون اليوم العالمي للتضامن معه في العام المقبل

2017 هو يوم الاحتفال بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وانتصار قيم المحبة والسلام والتعايش على الكراهية والعدوان والاحتلال، وذلك باعتبار أن العام 2017 هو عام انهاء الاحتلال وفق ما اقرته ودعت إليه لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

وختاماً، لا يسعني إلا أن أُحيي باسم جامعة الدول العربية ومواقف الدول والشعوب الشقيقة الصديقة المؤمنة بقيم الحرية والعدالة والسلام المتضامنة مع حقوق ونضال الشعب الفلسطيني بما في ذلك التصويت الجماعي الأخير باللجنة الرابعة بالجمعية العامة للأمم المتحدة حين صوتت 168 لصالح تسعة قرارات متضامنة مع عدالة الحق الفلسطيني، كما أحيي لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها وأعضاءها لجهودهم ومثابرتهم الدؤوبة، ونؤكد دعمنا لهذه الجهود البنّاءة واستعدادنا الدائم للتعاون مع كل أنشطة وفعاليات اللجنة ومعاً من أجل عام 2017، عام إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بتمكين الدولة الفلسطينية من حريتها واستقلالها وسيادتها.

والسلام عليكم ورحمة الله ،،